محمد البركة- سعيد بنحمادة- عبد الهادي البياض

النظام الغذائي بالمغرب والأندلس خلال العصر الوسيط

دراسات في سوسيولوجيا الأحكام والقيم والعوائد

تقديم:

مما لا شك فيه أن دراسة النظام الغذائي بالغرب الإسلامي لا تتم إلا بوضع الإطار المفهومي للموضوع وربطه بسياق بناء المعنى وسياق ضبط المتداول من المعنى؛ **ذلك بأن مفهوم النظام الغذائي يقوم على التعريف بجنس الأطعمة والأشربة، وطرق الحصول عليها وتوفيرها وتوزيعها واستعمالها وادخارها، وعلى آثار مجموع العلاقات القائمة عليها، من قيم ورموز وضوابط، سواء في حالة الوفرة أو القلة، من مؤسسات وتراتب اجتماعيين، وسلوك وممارسات، وعوائد وأعراف، وتصورات، ومواقف، وتدبير زمني وجغرافي وكمي ونوعي للموائد والأطباق.**

وهو إطار مفهومي لا يكتمل معناه ولا تتحدد عناصره إلا برصد طبيعة المادة المصدرية التي أشارت إليه؛ وهي مادة مصدرية متنوعة تحتاج إلى التنقيب والجمع والتركيب والتحليل، شريطة وصل مضامينها بالواقع الصادر عنها، نظرا لصلة الغذاء بكل مظاهر العمران.

والاهتمام بموضوع النظام الغذائي، هو محاولة للبحث فيما يكشف عن طبيعة التغذية التي كانت سائدة خلال العصر الوسيط بالمغرب والأندلس، بحيث يتجاوز الركون إلى موائد السلاطين كشفا عن تاريخ قيل إنه سياسي، أو الانزواء إلى موائد العامة كشفا عن تاريخ قيل إنه اجتماعي، بل هو موضوع يبحث في النظام الغذائي لأثره العمراني بغض النظر عن الطرف المستفيد منه، لأنه يسعى للبحث عن نظام غذائي يصرح بطبيعة المنتوجات الفلاحية والصناعية، وبنوع التقنيات الغذائية، وبطبيعة الآثار المتبادلة بين فئات مجتمعية. أي إنه بحث يتجاوز التصنيف الذي قد يُلحق موضوع الغذاء بهذه الخانة أو تلك، إيمانا بشمولية الآثار وتعدد المظاهر، وإيمانا بانتفاء الأثر الواحد للحدث، وإيمانا بتعدد العوامل في صياغة الموضوع.

فالقول مثلا بكون التغذية مؤشّر دال على مستوى العيش، قول لا يمكن تعميمه، نظرا لتحكم الثقافي والعرفي في طبيعة التغذية، أي إن المعطى المادي ليس وحده الفاصل في التعبير عن مكونات التغذية، بل هناك عناصر متعددة تتحكم في التغذية

منها ما يتصل بالاقتصاد ومنها يتصل بالثقافة ومنها ما يتصل بالذهنيات، وهذا وغيره يصيغ المقولة الدالة على أن التغذية مؤشر دال على طبيعة العمران، بمعنى أن البحث في التحولات المجتمعية والثقافية يساعد على اكتشاف البنى والثوابت؛ ودراسة العوائد والأعراف والقيم والرموز من شأنه أن يؤدي إلى اكتشاف تلك التحولات؛ ومن ثم يمكن للاهتمام بموضوع الأغذية والمجتمع، أن يفيد في التوفيق بين سكون البنية وحركية النظم؛ ومعرفة جدلية العلاقة بين وظيفية النظام الغذائي ورمزيته بالمغرب والأندلس خلال العصر الوسيط.

كما أن الموضوع يفيد أيضا في التمييز بين التمثلات والتصورات والمتخيل والقدسي والحس المشترك من جهة، والممارسات الاجتماعية الراكنة إلى العرف والعادة والمألوف من جهة أخرى، ولذلك فإنه حريا أن يُبحث النظام الغذائي وفق متواليتين متلازمتين؛ واحدة تراعي القراءة الداخلية المركزة على أجناس الأطعمة والأشربة وأنواعها وطبائعها ومنافعها وخواصها وبدائلها، والقراءة السياقية التي تربط ذلك كله، ربطا نسقيا، بالمعاش اليومي من حيث التراتب والأذواق والمواقف والعوائد والرموز والقيم والعلائق الحائمة حول الموائد والأطباق؛ لأن دراسة النظام الغذائي والمجتمع تستوجب إقامة جسر بين "الكتابة" و"التجربة" أو بمعنى آخر الكتابة عن تجربة اجتماعية يتداخل فيها السلوك والممارسة والوجدان وغيرها من تجليات أنماط التفكير والإحساس والفعل.

وبما أن العوائد الغذائية هي وليدة سلوك غذائي، ذي محددات طبيعية واقتصادية واجتماعية وذهنية؛ فإن النظام الغذائي بالمغرب والأندلس لم يكن مجردا عن المجتمع؛ وإنما تحددت معالم الموائد فيه وفق عقلية اجتماعية مشتركة، استندت قواعده إلى علاقة وظيفية؛ إما ذات صلة بالتباين المجالي والاضطرابات المناخية؛ أو في علاقة بالنسيج الاجتماعي المرتبط بحاجة القبيلة بالبوادي، وعقلية المتعة والترف لدى الحضريين بالمدينة؛ وإما ذات علاقة بالطب، وقاية وعلاجا؛ وإما ذات وشائج صوفية.

إن أي محاولة لرصد طبيعة تاريخ العادات الغذائية تظل برأينا جزءا من طبيعة النظام الغذائي الذي عرفه الإنسان عموما وسكان الغرب الإسلامي خصوصا، وفي ذلك تأكيد أن التاريخ لن يكون منفصلا عن العديد من الحقول المعرفية المجاورة، التي يستمد منها عناصره المنهجية في معالجة هذا الموضوع بشكل دقيقة، يستفيد منه

التاريخ تحليلا، ويستثمره التخصص الآخر مثالا؛ إذ النظام الغذائي بكل أركانه لا يمكن الاقتصار في تناوله بالاعتماد على جنس مصدري محدد، ولا حتى اعتمادا على الآليات المنهجية المتعارف عليها عند المؤرخ، بل إن التطلع لجمع الدقيق من التفاصيل، يستلزم اعتماد العديد من المقاربات للكشف عن طبيعة النظام الغذائي الذي كان متداولا بالمغرب والأندلس خلال العصر الوسيط، مع التمييز في هذا النظام بين ما يعتبر موسميا واحتفاليا، وبين ما يتصل بالفصول المطيرة وما يرتبط بالفصول الحارة، وبين ما يعتبر رئيسا في أغلب الموائد وبين ما يتبدل بحسب المناطق، وبين ما ينعدم في موائد وبين ما يقل أو يكثر في أخرى، وبين ما يرصد للموائد في البوادي وبين ما تتزين به الموائد في الحواضر.

صحيح أن النظام الغذائي المتحدث عنه بالمغرب والأندلس، هو نظام عفوي طبيعي يرجع في تحديد موجهاته إلى الطبيعة المناخية والنباتية لبلاد الغرب الإسلامي، لكنه في الوقت نفسه ذا صلة بالتصور الفكري والطبي والبيئي من حيث الآثار الواقعة على سكان المنطقة، بدليل قدرة الإنسان على التكيف مع الفصول الجافة والكوارث الطبيعية عموما. وهو أيضا نظام وراثي يرجع في تحديد بعض عناصره إلى طبيعة التقاليد والعادات التي رسخت لدى سكان المغرب والأندلس. وهي تقاليد إما ناتجة عن ظروف طبيعية خلال فترات متعاقبة، أو أنها تقاليد اكتسبت بحكم الصلات الاجتماعية بين فئات متباينة من المجتمع، لكنها في المحصلة ظلت عنصرا مكونا للنظام الغذائي، لأنها استطاعت أن تجمع الأيادي لتحصيل الغذاء.

وحتى يتحقق الاجتماع لتحصيل الغذاء، كان لابد من التعريف بمجموع العوامل أو المحددات المسهمة في قيام النظام الغذائي، بما هي محددات متعددة لا يمكن مناقشتها إلا بما تحققه من آثار على هذا النظام والعمران، نظرا لكون وجودها هنا لا يتعلق بذاتها، بل بما يترتب عنها من مجموع المنافع التي تلحق بالإنسان، أو مجموع الأضرار التي تعوق الإنسان عن تحقيق مصالحه، وإلا كان بسط هذه المحددات من قبيل الوصف والترف لا المصلحة وما يترتب عنها.

والآثار العمرانية لمجموع المحددات المسهمة في قيام النظام الغذائي، غير منفصلة بعضها عن بعض؛ إذ تتداخل فيما بينها بشكل تكاملي، سعيا لتحقيق الأمن الغذائي. ذلك بأن طبيعة المجال ونوع التضاريس وملاءمة المناخ مثلا تساعد على الحصول

وتخزين المحاصيل وتحقيق الأمن الغذائي؛ وهو هدف لا يمكن الوصول إليه إلا إذا تكاملت معه العديد من المحددات الأخرى مثل السياسي والعسكري والثقافي وغير ذلك.

فإذا كان المقوم الطبيعي للنظام الغذائي يرتبط بالموقع الجغرافي، والمناخ، والتربة، والمياه؛ فهذا يعني أن المحددات الطبيعية متوفرة لتأمين الغذاء، مما يساعد على تخزين المحاصيل وتحقيق الأمن الغذائي؛ وبذلك يصبح للجغرافيا التاريخية دور مؤثر على النظام الغذائي، بل يتحول إلى عامل يعطي للعوائد والأعراف الغذائية بعدا ثقافيا يتجاوز المحدد الطبيعي إلى المحدد الثقافي، أي إنه يتجاوز الأقوات وتنوعها، إلى الأمزجة والأبدان والألوان والأخلاق والمساكن والملابس والصنائع.

والأمر نفسه عند الحديث عن المقوم البشري للنظام الغذائي، الذي يرتبط بمجموع الآثار السياسية والعسكرية والقبلية والاقتصادية والثقافية، وهو ما يعني أن التدخل البشري له آثاره الإيجابية والسلبية على النظام الغذائي، والنتيجة أن هناك نظاما غذائيا لا يمكنه إلا أن يسهم في الحفاظ على التوازن الطبيعي لبلاد المغرب والأندلس، كما يسهم في تأكيد الحضور العمراني لتاريخ وحضارة هذه البلاد.

المؤلفون

المحتويات

تقديم **5**

الفصل الأول

النظام الغذائي من خلال التراث النوازلي

مقاربة عمرانية لفتاوى أبي عمران الفاسي **9**

د. محمد البركة

المحور الأول: الفقه وقضايا العمران 12

المحور الثاني: النوازل الفقهية وقضايا العمران 25

المحور الثالث: مكانة النظام الغذائي في فتاوى أبي عمران الفاسي 34

الفصل الثاني

الأغذية والمجتمع بالمغرب والأندلس خلال العصر الوسيط

مدخل لدراسة العوائد والقيم **53**

د. سعيد بنحمادة

المحور الأول: الموائد الملوكية والتراتب الاجتماعي 55

المحور الثاني: النظام الغذائي بين الاحتفال والاضطرار والقيم 67

المحور الثالث: الآثار الطبية للأغذية 103

المحور الرابع: الأولياء وصناعة الذوق 111

الفصل الثالث

الطعام والإطعام زمن المجاعات بالمغرب والأندلس خلال العصر الوسيط بين التدبير الرسمي والتضامن الشعبي **123**

د. عبد الهادي البياض

المحور الأول: الجوع والعودة إلى أطعمة الطبيعة 125

المحور الثاني: المجاعات وأطعمة الضرورة 132

المحور الثالث: مواجهة البرودة المفرطة وندرة الماء 140

المحور الرابع: أزمة الغذاء بين التضامن الشعبي والتدبير الرسمي 143

الملاحق **163**

قائمة المصادر والمراجع **173**

فهرس الكتاب **193**